الفصل الخامس

التعذيب

كان عباس يقيم لمدة أسبوعين في شقتي في القاهرة، وكان قد أخذ الغسيل إلى المغسلة المحلية من ساعتين. لقد كان في الثلاثينيات من عمره وكنت قد قابلته خلال رحلة إلى أسوان، حيث دعاني إلى العشاء في بيت عائلته. لقد أقمنا واحدة من تلك الصداقات الفورية الشائعة بين المصريين والأجانب، خاصة في مراكز البلاد السياحية، التي بقدر ما هي سهلة الحدوث على كوب من الشاي سهلة النسيان عندما يذهب في النهاية كل واحدٍ في حال سبيله. أخبرني عباس بعد العشاء برغبته بالمجيء إلى القاهرة ليجد عملاً. اغتنمت الفرصة ووافقت على تركه يمكث في الغرفة الفائضة في شقتي حتى يقف على قدميه. وكان الشرط أن يقوم بأعمال المنزل التي اشتملت على أخذ الملابس إلى المغسلة. كنت قد قررت بسرعة بأنه ليس محطاً للثقة تماماً مذ أنه كان يعمل بائعاً متجولاً لحوحاً، آخذاً من السائحين عمولة هنا ومشروباً أو وجبة

مجانيين هناك؛ لكنه متعلم وذكي وصاحب جيد عموماً، وكانت لنا تجربة مشتركة من العيش في مدينة جدة الساحلية من المملكة العربية السعودية (التي أحبها تقريباً بنفس حبي لها). على أية حال، ستكون رحلة العودة بالقطار لمدة خمسة عشر ساعة أقل ملالاً إذا أُجريت مع صحبة للحديث وإضاعة الوقت. ومع ذلك، الآن عندما نظرت من النافذة إلى الشارع في الأسفل لأفحص مرة أخرى إن كان قادماً، برقت احتمالية مروعة في ذهني: هذا الشخص انتهز كرمي وسرق ملابسي وهرب مني.

لقد طمأنت نفسي بأن الأمر كاحتمال خارج عن المألوف. فالمصريون بالرغم من ظروفهم الاجتماعية الماسة، لا يزالون يقيمون وزناً كبيراً للسمات الشخصية كالأمانة والثقة، وحتى الشخص المراوغ الشاذ يحاول إخفاء آثاره عندما يقع في مكروه كي يحافظ على سمعته الاجتماعية سليمة. لكن، تذكرت، أنه كان قد أخبرني بأنه سيعود حالاً؛ وحفيفة إغلاق جواله زادت فقط من قلقي. فحصت الشقة، فوجدت ملابس عباس الخاصة لا تزال هناك في صرة أسفل سريره. ثم مرة أخرى، ما هي حاجته لها إذا كان قد سرق ملابسي؟ فقررت الذهاب إلى المغسلة.

كانت كل الأجوبة لدى محمد، الولد الذي في المحل. نعم كان عباس قد أحضر الملابس، وستكون جاهزة في الصباح التالي. وواصل الشاب، لكنه بعد أن غادر استدعاه شرطي وطلب منه بطاقة هويته. وبعد نظرة سريعة عليها، طُلب إلى عباس أن يصعد في خلف شاحنة الشرطة. وبعد ذلك بفترة قصيرة، أُخذ مع مجموعة من عاثري الحظ — فيما يبدو إلى نقطة شرطة محلية. كان الولد، وهو ينفث دخان سيجارة، يقص كل هذا بلا مبالاة، كما لو أن ذلك مسار الأحداث الأكثر طبيعية.

فتساءلت، «لكن ما الخطأ الذي فعله؟».

«عمل خطأ؟» تساءل الولد بدوره برفض مستهجن ودوَّر عينيه وكأنه يقول: لا يجب عليك أن تفعل أي شيء فعلياً في هذا البلد كي تُعتقل بواسطة الشرطة.

اتصلت تليفونياً بشخص أعرفه يُدعى موسى، أخوه شرطي متوسط المستوى، وشرحت ما جرى. لقد تمكنت من طلب خدمة منه لأنني، عند زواجه قبل أشهر قليلة، دسست له مبلغاً غير قليل من المال بينما كنت أقدم تهاني، معتقداً بأنه استثمار حكيم في

بلد يستطيع من تعرفه أن يخلصك من كل أنواع المواقف الصعبة. طلب إليَّ أن أرتدي قميص أنيق وربطة عنق وأقابله بعد نصف ساعة في نقطة البوليس الأقرب إلى المكان الذي أُخذ منه عباس. وأضاف أن كوني أبيض وأبدا رسمياً فهذا نصف معركة تحرير عباس. والنصف الآخر سيتضمن امتلاك رزمة نقود على حسابي لتوزيع سخي كبقشيش. وقبل أن ينهي، سألني عن اسم عباس الكامل ورقم بطاقة الهوية. فاعترفت بأن كل ما أعرفه أنه يُدعى عباسًا وأنه أصلاً من أسوان. فتمتم بأن ذلك سيحل اللغز مبرراً بأنه من المرجح أن يكون صعباً وجود أكثر من واحد بذاك الاسم، ومن تلك المدينة الجنوبية قد تم التقاطه في نفس ضاحية القاهرة.

كان موسى ينتظرني خارج نقطة البوليس. كان قد أمَّن معلومات بأن حمولة شاحنة من «المجرمين» وصلت من نصف ساعة، ويتم استجوابهم في الداخل. بهدوء قال لي، «اعطني عشرين جنيهاً»، ما هو أكثر من ثلاث دولارات بقليل، وصعد إلى شرطي بزي رسمي عند مدخل النقطة، هز يده كطريقة لتسليم حذر للرشوة المطوية في راحته، هامساً شيئاً ما في أذن الشرطي، ثم أشار إليَّ باتباعه إلى الداخل. مجموعة من الدرجات أدت إلى اليسار، عند القاع الذي وقف فيه ثلاثة رجال شرطة بالزي. أخذ موسى رزمة أخرى من الورق النقدي مني، عرَّف نفسه إلى الشرطة كأخ لضابط، ومرة أخرى سُمح له بالمرور بأمان. في قمة الدرجات فتح مزيد من البقشيش أيضاً الباب إلى المكتب القذر الخاص بضابط كبير، الذي انشغل موسى بنقاش معه بينما انتظرت في الخارج. عاد وأخبرني أن أعطيه أي نقود لا زلت أملكها (نحو أربعين دولار) واقترح أنه من الأفضل أن أعود إلى الشارع. وبعد عشر دقائق، برز عباس من نقطة البوليس. كان موسى معه، وذراع تلتف فوق كتف عباس. حياني عباس بعناق وقُبَل. نادينا على أول تاكسي وأسرعنا إلى شقتي، بعدما كنت قد طمأنت موسى بأنني «سأراه لاحقاً» كي أقدم له شكري على خدماته وكان عليه أن يفهم معنى ذلك. كان على أن أدفع له هناك ووقتها، لكن كل ما تبقى من النقود التي أحضرتها معي ورقة مهروسة بعشر جنيهات واحتجتها لأجرة التاكسي.

سألت عباس عندما عدنا إلى الشقة، «لماذا التقطوك؟»

فأجاب، «إنهم يفعلون ذلك طوال الوقت. لديهم نظام الكوتة. إنهم يلتقطون عشرين أو ثلاثين فقط يومياً من الشارع ومن ثم يفتشونك داخل مركز البوليس ليعرفوا إذا كان

معك مخدرات أو أي شيء آخر غير قانوني ضدك. إن لم يكن معك شيء، تنتظرهم حتى يفحصوا ملفك على الكمبيوتر ليعرفوا فيما إذا كانت هناك مذكرات سابقة باعتقالك. إن لم يوجد منها شيء، يتركوك.»

إذن لو كنت فقط قد تركته هناك، كانوا سيطلقون سراحة على أية حال؟

فشرح، «يمكن للأمر أن يأخذ يومًا أو اثنين. وفي هذه الأثناء ممنوع عليك الاتصال بأحد كي تجعله يعرف أين أنت أو ماذا يحدث. وتُلقى في غرفة صغيرة مع آخرين كثر جداً. والضابط يصبح سعيداً تماماً للحصول بالحظ على اثنين أو ثلاثة معتقلين في اليوم من العشرات الملتقطين. حينها يستطيع إبلاغ مسؤله أنه حقق كوتته باعتقال مجرمين.»

احتججت قائلاً، «لكن ذلك سخيف. من المفترض بالشرطة البحث عن المجرمين المشتبه بارتكابهم لجرائم مُبلَّغ عنها، وليس اعتقال الجميع قاطبة على أمل أن يكون واحد منهم أو اثنين قد عملا شيئاً خاطئاً. لماذا لم ترفض الذهاب معهم؟ ليس لديهم حق في عمل ذلك.»

نظر إليَّ وكأنني مغفل.

قال، «لديهم الحق في عمل أي شيء يريدونه. عليك أن تفهم من الآن أنه في هذا البلد لم يعد الشعب يملك حقوقاً، إن تحتج، يأخذونك إلى الدور الأرضي ويضربوك حتى يخرج الغائط من مؤخرتك.»

لقد كان هادئاً للحظة، كما لو أنه يفكر في شيء شاهده في وقت سابق من اليوم.

أخيراً بصق وقال، «كـ.. أم هذه البلد وكـ.. أم هذه الحكومة. أريد أن أرحل. لا يهمني إلى أين. أي بلد أفضل من هذه.»

كان عباس محظوظاً حقاً بطرق عدة، أبرز واحدة منها معرفته بغربي هو نفسه له وساطات لتتدخل وتحصل على إطلاق سراحه. ولكن الأهم فهم عباس للنظام جيداً بدرجة كافية ليقبل برباطة جأش قدره ولا يعترض، مدركاً بأنه لو فعل ذلك ستكون النتيجة فقط عقاب أسوأ من الإزعاج التسلطي نوعاً ما الذي عاناه. وكثير جداً من الآخرين في مصر ليسوا محظوظين هكذا، حيث تسلط بلطجية النظام – الضجرون وضئيلو الراتب والخائفون هم أنفسهم – يتسبب غالباً جداً بعنف من أجل العنف، كله

جزء من نظام يرى التخويف الروتيني كمحور للقدرة على الحكم.

مثلاً، وُلد محمد عبد الرحمن في أسرة فقيرة في قرية شوحه في دلتا النيل. لقد كان عمره ثلاثة عشر عاماً عندما أصبح عدواً للدولة المصرية، وكنتيجة لن يعيش ليرى ميلاده الرابع عشر. يُدعى بأنه اعتقل في أغسطس ٢٠٠٧ م مع أخيه المراهق الأكبر، إبراهيم. ما جريمته المُدعاة؟ اشتبه البوليس في القرية المجاورة بأن الأخوين كانا قد سرقا علب شاي. عندما زارتهما أمهما بعد ذلك بثلاثة أيام في نقطة بوليس المنصورة، بعد حصولها أخيراً على خبر مكانهما، قالت بأنها «صدمت حتى الموت» عند رؤية محمد. لكنها لم تقل شيئاً في نقطة البوليس ذاتها. هذا كي توفر مزيدًا من الاضطهاد ضد ابنها الأكبر على يد معذبيه. وهرعت من نقطة البوليس إلى محامٍ، نجح في جعل محمد الصغير يُنقل إلى مستشفى المنصورة العام.

بالنسبة لجماهير مصر الفقيرة للأسف، النقل من نقطة بوليس إلى مستشفى عام يعاني من نقص تمويل مزمن يعني الانتقال من الرمضاء إلى النار. ذلك ما يجب أن يكون قد حدث لمحمد، الذي يُقال بأنه أمضى أربعة أيام هناك – أي بافتراض أنه كان قادراً على التفكير في أي شيء آخر غير الألم الشديد الذي كان يعانيه. في اليوم الخامس، سُلم محمد مرة أخرى للبوليس بواسطة مواطنين وجدوه ملقى مغشياً عليه في قطعة أرض لموقف سيارات قرب المستشفى. فاتهمت أمه المستشفى، حرفياً، برميه بعيداً وعدم الاعتناء به، مع أنه من المستحيل معرفة كيف وصل إلى أرض الموقف. واستناداً إلى تقارير، فإن البوليس، غير القادر على فرض مزيد من الوحشية على الطفل الذي كان على حافة الموت مسبقاً، قرر أخيراً انتهائه من الطفل. لقد عادوا به إلى البيت إلى أمه، الأمر الذي بالطبع ستتوقع ما كان قد حدث لطفل في الثالثة عشرة من عمره يوم اعتقاله.

كما في أمثلة أخرى كثيرة جداً عن وحشية البوليس في مصر، كان ذلك قد يكون نهاية القصة، على الأقل بالنسبة للجميع إلا عائلة الولد. لكن عادت القضية إلى الواجهة بواسطة الإخوان المسلمين. فقد زاروا كوخ العائلة المتداعي، وكاميرا الفيديو جاهزة. يمكن رؤية الأم في الفيديو الناجز، مرتدية غطاء رأس فلاحي بسيط، تقص القصة. ومحمد مستلقٍ شبه فاقد للوعي على مرتبةٍ خلفها. فمه مفتوح ويتنفس بصعوبة. وحسب

طلب المذيع، أزاحت بسرعة القماش المغطى لابنها. فانكشف جسده النحيف ببؤس وخيط من السائل ملتصق برئته. لقد أشارت إلى علامات حرق عدة على جبهته قبل أن تقلب الطفل المُثن على وجهه لتكشف عن علامة سوداء كبيرة على ظهره. إنها تقول بأنها التهبت بعد علاجه. وتركز الكاميرا على العلامة مكبرة لها. ثم تمر نازلة إلى شرج الولد الصغير. إنها تبدو مرتخية ومنتفخة – كما لو أنه قد أغتُصب حديثاً. مرة أخرى، قُلب الولد على ظهره. والآن الأم تشير إلى علامات حرق أكثر على عضوه الذكري وخصيتيه.

لم يسترد محمد عبد الرحمن الوعي الكامل مرة أخرى مطلقاً، وبعد أيام قليلة من تصوير الفيديو-توفي.

لاحقاً، قالت ماجدة عدلي، مديرة مركز النديم للعلاج النفسي وإعادة تأهيل ضحايا العنف، أن عائلة محمد أبلغتها بتعرضه لكل من الحروق الكهربائية والحروق التي يبدو أنها تنتج من سيخ محمى على النار. وقال أخوه بأن محمدًا عُذب قرص تسخين كهربائي. واستنتجت عدلي قائلة، «ضُرب الولد وصُعق بالكهرباء. وعندما صرخ وراح في تشنجات ركله الضابط في صدره، ويبدو ذلك قد أتلف رئتيه.» وقالت بأن الغيبوبة يمكن أن تكون قد نتجت إما عن تسمم دموي أو رض في الرأس من ضرب رهيب لا بد أنه تلقاه.

لقد أبلغت أمه المراسلين أن الأطباء الذين فحصوا الولد في البداية كي يصدروا شهادة الوفاة شكُّوا أيضاً أنه توفي لأسباب غير طبيعية ونصحوها بالذهاب إلى النائب العام. وأضافت أن أحد النواب العامين بكى عندما رأي الجثة وأمر بإعادتها إلى مشرحة مستشفى جامعة المنصورة. فبين التشريح الأولي للجثة بأن السبب المباشر للوفاة كان عدوى رئوية. ربما كان ذلك صحيحاً. ومع ذلك، السؤال الذي أرادت له الأم جواباً من الأطباء ما الذي جاء بالعدوى إليه. وقالت بأنها رفضت قبول نتيجة التشريح أو استلام الجثة للدفن. وادعت بأن موظفين ورجال شرطة محليين كبار حينها «حاولوا رشوتي وأحياناً أخرى تهديدي كي لا أقدم شكوى،» مقدمين لي مائتي دولار، مقدار كبير بالنسبة لفقير أمي مسؤول عن عائلة كبيرة. لكن لم يكن ذلك كافياً لإقناع أم ذات كبرياء كسيرة القلب كي تترك الموضوع يمر.

يُقال بأن البوليس تعب من المفاوضات، من ثم ببساطة خطف الجثة من المشرحة بدون إخبار أمه. ودفنوها فيما يبدو بينما كان ابنها إبراهيم، الذي كان لا يزال في الحجز، يجلس في مؤخرة شاحنة بوليس يشاهد الدفن. هل كان هذا تحذيرًا ضمنيًا له كي يبلغ أمه بالسكوت أو أنه هو أيضاً سيقتل؟ أثناء ذلك ادعى إبراهيم أيضاً أنه عُذب على يد البوليس، الذي هدده بتلفيق تهمة مخدرات ضده إن هو لم يشهد بأن علامات الحرق على جسد أخيه كان تأثير طويل المدى لسقوط سلك مُكهرب حدث وأن وقع عليه فقط من ستة أشهر قبل اعتقاله. وإذ اعتقد إبراهيم أن محمداً كان حياً فقد وافق. لكن بحلول وقت الدفن، أذاع الإخوان المسلمون الفيديو على الإنترنت وكانت القضية تجذب جماهير هائلة – ليس فقط في وسائل إعلام المعارضة المصرية، التي تفضح بشكل روتيني قضايا تعذيب مدعاة بتفصيل واضح، لكن أيضاً باختصار في وسائل الإعلام الدولية غير المهتمة عادة. فتراجع إبراهيم عن شهادته ومكتب النائب العام، على غير عادته، أعلن بأنه سيفحص الجثة أكثر. فأخرجت الجثة لمزيد من الفحص. لقد قال حمدي الباز محامي العائلة بأن هناك «ظروفًا واضحة هنا تدعو إلى إعادة فحص الجثة»، وذكر تقرير صاغه مفتش الصحة أثناء ما أدخلت الجثة المستشفى بدايةً استخدم التعذيب. وأضاف الباز بأنه ما أن يفهم المرء سرعة أخذ الجثة للدفن حتى يفهم أن وزارة الداخلية أرادت أن تنهي الموضوع بسرعة. وقد اقتبسته صحف المعارضة قائلاً، «توجد شبكة مؤامرة هنا... الجميع يحاولون إخفاء ظروف الوفاة الحقيقية.» ثم أعد الباز ملف قضية، متضمناً الفيديو الذي كان حينها قد شاهده الآلاف حول العالم.

ليست العدالة المصرية شيئاً إن لم تكن خاطفة.

بحلول أوائل سبتمبر، لجنة من خبراء الطب الشرعي معينة حكومياً برأت ضباط بوليس المنصورة تماماً من كل التهم. ووجدت أن الولد كان قد مات بسبب «هبوط حاد في ضغط الدم ووظائف التنفس.» بالطبع تلك النتائج تتطابق تماماً مع قصة الأسرة أيضاً.

حقاً تمتلك مراكز البوليس مثل هذه السمعة بين المصريين العاديين لدرجة أنهم كارهون هذه الأيام التبليغ حتى عن الجرائم الخطيرة، خشية أن يجدوا أنفسهم في الجانب

الخطأ مع ضابط شرس، أو أسوأ، يجدوا أنفسهم مقدمين شكوى ضد شخص له «علاقات» ويمكنه بالتالي جعل حياتهم جهنم حقيقية عبر إجراء اتصالات قليلة مع أفراد بارزين في السلطة. لقد قالت منظمات حقوق المرأة أن النساء ضحايا العنف الجنسي خاصة لا تُبلغن عن الجرائم تقريبا. ولن يجهدك البحث لتعرف لماذا. فمذ أن الضباط أنفسهم يوظفون الاغتصاب بشكل روتيني كأسلوب تحقيق أو ربما فقط للمتعة (حتى، يُدعى، مع ولد ضعيف في الثالثة عشرة مثل محمد، متهم فقط بسرقة علبة شاي)، فقد أصبحوا بعيدين بما لا يثير الدهشة عن أن يكونوا مستمعين متعاطفين؛ أضف لهذا الاعتقاد المديد في هذا المجتمع الذكوري-الشوفيني أن النساء المغتصبات بطريقة ما كن يطلبن ذلك، وبهذا يصبح تجنب الاتصال بهم مطلقاً. ومع ذلك قالت النساء اللواتي تحدين تخويف مراكز الشرطة الذكورية عن آخرها بأن التجربة زادت الطين بله فقط. فهن يقلن بأن رد فعل الرقيع الأول الذي يجابهنه، المسمي لنفسه ضابطاً، إبداء ملاحظة مذلة تعني فيما إذا كن يرغبن في «مقابلته» لاحقاً ذاك المساء في مطعم الوجبات السريعة لمناقشة الموضوع أكثر. وإذ لم يعد «شرفها» سليماً، فهي من يجب أن يقع عليه اللوم؛ وهكذا تُعتبر الآن فريسةً سهلةً.

إن المرء ليحتار ماذا سيقول في مثل هذا السياق رداً على اعتقال عام ٢٠٠١ م من قبل عدة مئات من أفراد الأمن لعشرات قليلة من «المثليين الجنسيين» المفترضين يرقصون على قارب رحلات راسٍ على النيل في القاهرة. تدعي التقارير أن الرجال الخمسين المعتقلين (اعتقل خمسة وثلاثون على القارب والسبعة عشر الآخرون من مناطق أخرى في القاهرة) أُخضعوا للتعذيب وبعضهم ضُرب بشدة. حتى الأصغر، عمره خمسة عشر عاماً فقط ولم يكن في المرقص عندما اعتقل، أبلغ الصحفيين بأنه ضُرب بالفلكة – عصا غليظة – على ساقيه ورجليه. غالباً ما تجعل أداة التعذيب هذه الضحايا غير قادرين على المشي لأيام. لقد كانت المحكمة ذاتها هرج ومرج، حيث مُنعت الأسر والأقارب من الدخول إلى المحكمة وهبطت معنويات السجناء عند اكتشافهم بأنهم يُحاكمون أمام محكمة أمن الدولة (أنشأت بداية للتعامل مع قضايا الإرهاب والتجسس) بدون حق الاستئناف. إنه لأمر يصل إلى ما هو أبعد من السخرية أن بلطجية الدولة المُدعى باستخدامهم الروتيني للاغتصاب الشرجي كشكل من التعذيب ضد المعتقلين الذكور، يعتقلون مجموعة رجال لمجرد أنهم كانوا يرقصون مع بعضهم البعض. إنه يشير في

الحقيقة إلى درجة النفاق والوحشية الباردة في قلب نظام مبارك، وإلى بلد أجهزة الأمن فيها ليست من أجل حماية الشعب من الجريمة بل لحماية زعماء البلاد من الشعب الذي يحتقرهم.

لقد عرفت لقطة فيديو محمد المرسلة لعشرات آلاف متصفحي الإنترنت عبر العالم وهم في بيوتهم، وأولئك الذين قرؤوا التقرير الخاص بالموضوع المعاد نشره في وسائل الإعلام الغربية ما عرفه كل مصري لسنوات، بأن التعذيب يعج في نظام بلادهم الأمني. حقاً، حتى هذه لم تكن المرة الأولى التي يُصور فيها فيديو ليراه كل العالم. ففي لقطة أُخذت بكاميرا التليفون المحمول ظهرت في نوفمبر الماضي على مدونة مصرية، ظهر ضباط شرطة يلوِّطون سجيناً (اعتقل بعد تجرئه على تحدي اعتقال أخيه) بعصا مكنسة – الممارسة الروتينية بحسب تقرير مكثف لأمنستي إنترناشيونال حول التعذيب في مصر. فالتقرير يستخلص أن «التعذيب وأشكال أخرى من سوء المعاملة منتظمة ومنهجية.» وتتفق مع ذلك مجموعات الضغط المحلية. فالمنظمة المصرية لحقوق الإنسان (EOHP)، مثلاً، نشرت تقريراً في ٢٠٠٧ م يفصِّل قصص مئات من ضحايا وحشية البوليس على مدار العقد الماضي. وقد صرح طارق زغلول مدير عمليات EOHR الميدانية بأن «التعذيب في مصر منظم ومنهجي، على عكس ما تريدك وزارة الداخلية أن تعتقد.» وأضاف: «إنه ليس حالات فردية.» ويقول تقرير المنظمة بأن التعذيب ظاهرة في مصر مسنودة بإجراءات قانونية متساهلة تسمح للممارسة بالازدهار. فبين عامي ١٩٩٣ و يوليو ٢٠٠٧ م، وثقت المنظمة ما يزيد على خمسمائة شخص عُذبوا. وصرحت المنظمة أن من الضحايا ٥٦٧، توفي منهم ١٦٧ كنتيجة مباشرة لأعمال البوليس. وهذه الحالات، يُفترض، كونها غيضًا من فيض، مذ أن معظمها دُفنت قبل أن ترى النور.

إن ما هو معروف جيداً أن معظم وسائل التعذيب المقال عنها بشكل متكرر هي الضرب والصعقات الكهربائية والتعليق من المعصمين والكاحلين وفي أوضاع مقلوبة لفترات طويلة، وتهديدات بقتل أو اغتصاب الضحايا أو أقاربهم أو بشكل آخر يُعتدى عليهم جنسياً. وقد أخبر بعض الموقوفين أمنستي انترناشيونال بأنهم حُقق معهم بينما

سجناء مشابهين كانوا يُعذبون بالقرب منهم مما يوحي بأن الحبل على الجرار طوال الساعات الأربع والعشرين. وقال آخرون بأنهم سمعوا صراخ ناس يُعذبون ورأوا إصابات السجناء بعدما تم التحقيق معهم. وكثير من الناس الذين أُوقفوا بما له علاقة بالهجمات الإرهابية في طابا في ٢٠٠٤ م وشرم الشيخ في ٢٠٠٥ م ، قالوا بأن أيديهم قُيدت وجُردوا من ملابسهم وعُصبت عيونهم طوال جولات التحقيق. قال أحمد عبد الله رباح، أحد الموقوفين «المشتبه بهم بالإرهاب» سابقاً بأنه حُقق معه وعذب أربع مرات يومياً – بالضرب والتعليق من الكاحلين والمعصمين في أوضاع مقلوبة وصُعق كهربياً على أجزاء حساسة من الجسم بما في ذلك شفاهه وقضيبه ورأسه. في كل مرة حُقق معه وعُذب فيها كانت تُعصب عيناه ويُجرد من ملابسه. وعلى عكس حالة محمد، مع ذلك، حضر طبيب يومياً تقريباً ليفحص الضحايا تحت التعذيب ليتأكد من إمكانية استمرار محنتهم. يبدو أن رباح عُذب هكذا خلال ثلاثة أشهر توقيف تقريباً، إما لأن أخاه كان مشتبهاً به بالإرهاب أو – وهذه ليست نكتة – بسبب اختلاط الأسماء.

عادة، يُسجن موقوفو قوات أمن الدولة المصرية بمعزل عن العالم الخارجي أو سراً. بكلمات أخرى، يُقال عنهم «اختفوا» في الأسلوب الموجود لفترة طويلة والمحترم في حينه لدى الديكتاتوريات العسكرية في كل مكان. عموماً، الموقوفون الذين يُبلَّغون عن سبب سجنهم هم ببساطة فقط ذوو القرابة بالمشتبه به. ففي بعض الحالات، بعد ذلك يُطلق سراح هؤلاء الأقارب لكن يتم إبلاغهم بضرورة إيجاد المطلوبين وإقناعهم بتسليم أنفسهم للسلطات لوقف تعذيب أو سوء معاملات أخرى لأقرباء آخرين لا زالوا في التوقيف أيضاً – من هنا كان خوف أم الصغير محمد من الكلام بينما ولدها لا زالا في التوقيف. هذه الممارسة شبيهة بشكل مخيف بممارسة ألمانيا النازية المعروفة بالإسبنهافت أي مسؤولية أعضاء العائلة عن جرائم أحد أفرادها، التي قال عنها هملر في ١٩٤٤، «العادة القديمة جداً التي مارسها أجدادنا.»

إن أحد الضحايا، طالب جامعي في الثانية والعشرين، يمثل الكثير في كونه لم يُتهم أبداً ولم يتم التحقيق في ادعاءاته بتعذيبه وبالطبع لم يتلق أي تعويض عن معاناته. لقد أخبر أمنستي إنترناشيونال بأنه أُعتقل حوالي عند الثالثة صباحاً في بيته، وعصبت عيناه وأُخذ إلى مكتب أجهزة تحقيقات أمن الدولة (SSI) في العريش في جزيرة سيناء. لقد طُلب

إليه التعرف على أناس معينين، لكن عندما قال بعدم معرفتهم، أُهين ولكم على وجهه بشكل متكرر. أُلصق سلك بأحد أصابع قدمه والآخر في قضيبه وتم صعقه. وصُب الماء على وجهه وأجبر على الاستلقاء على الأرض. حدث كل ذلك بينما كان عارياً. ونفس التعذيب استمر ثلاثة أسابيع. وأحياناً أُجبر أيضاً على أن يكون حاضراً أثناء التحقيق مع معتقلين آخرين وتعذيبهم وفي أحيان أخرى كان يمكنه سماع صراخ المعتقلين أمثاله. لقد أمضى أسبوعين في مكتب SSI في العريش قبل نقله إلى مركز اعتقال قوات الأمن المركزي.

توحي كل الدلائل المتوفرة أن محاولات النظام لمحاربة التعذيب الروتيني تصل إلى أكثر قليلاً من شكليات. ففي نوفمبر ٢٠٠٧م ، مثلاً، بعد أيام فقط من الحكم على ضابطي شرطة بثلاث سنوات سجن لإلاطة رجل بعصا في القضية المذكورة أعلاه، توفي رجل آخر بسبب إصاباته بعد تعذيبه من قبل الشرطة لمدة ثلاثة أيام. لقد أبلغ رسميون مصريون وكالات الأخبار الأجنبية بأن أحمد صابر سعد كان قد سُجن بتهمة حيازة مخدرات، لكن رغم أمر نيابة الدولة بإخلاء سبيلة لعدم كفاية الأدلة، عذبت الشرطة سعد لثلاثة أيام قبل أن ترميه إلى الشارع. وتوفي بعد ذلك بيوم. فأمر النائب العام المصري عبد المجيد محمود بفتح تحقيق في التقارير، لكن حتى قبل أن يتخذ التحقيق مجراه وُضع ضابطًا شرطة «رهن التحقيق» بعد ادعاء مراهقَيْن بأنهما أمرا سجينين آخرين باغتصابهما في نقطة بوليس أخرى. فيُدعى أن ملازمًا وملازمًا أولاً في نقطة كفر الشيخ في القاهرة أمرا سجناء أكبر باغتصاب الولدين، عمريهما السادسة عشرة والسابعة عشرة، بعد سجن الاثنين بتهمة حيازة مخدرات قبل ذلك بأسبوع وأُمر بتوقيفهما أربعة أيام. بعد الإفراج عنهما، عائلتا الفتيين قدمت شكوى في مكتب النائب العام المحلي، ويُقال بأن فحص الطبيب الشرعي المأخوذ بعد مغادرتهما حجز الشرطة بين أنهما كانا قد ليطا حديثاً. فأصدرت وزارة الداخلية تصريحاً يقول بأن مدير شرطة نقطة كفر الشيخ ولواء شرطة وضابطين كبيرين من مساعديه طُردوا من وظائفهم ونقلوا إلى «وظائف إدارية.»

إذا كان كل هذا يبدو مألوفاً بشكل غريب – العري وعصب العينين والتعليق – ذلك

لأنه ظهر للعيان في بلد مختلف وأُدير بواسطة سيد تعذيب مختلف، تحديداً في سجن أبو غريب ببغداد في أوائل أيام غزو العراق. فسابقاً في ٢٦ من سبتمبر ٢٠٠١ م، قبل أن تتبلور تماماً أي «حرب على الإرهاب»، كان كولن باول وزير خارجية الولايات المتحدة حينها عالي الصوت في تقديره «للالتزام الذي أبدته مصر للعمل معنا ونحن نتوجه للتعامل مع وباء الإرهاب. إن مصر، كما يعرف جميعنا، حقاً في مقدمتنا في هذا الموضوع. ولدينا الكثير لنتعلمه منهم وهناك الكثير لنعمله سوياً.» كان التحقيق مع السجناء أحد الأشياء التي كان الحليفان من فترة طويلة قادرين على القيام به سوية؛ لقد فعلا ذلك تحت نظام الولايات المتحدة لـ «التسليم الاستثنائي» – المصطلح المُصاغ ليعني نقل الموقوفين بالجو سراً من تحت سيادة سلطة الولايات المتحدة القضائية أو دول أخرى إلى بلد فيه القانون وتطبيقه أقل تدقيقاً بشكل ظاهر بشأن استخدام التعذيب لنزع معلومات. فبالإضافة إلى المملكة العربية السعودية، أثبتت مصر أنها مرشح رئيسي لمثل هذه الجهود التعاونية.

عندما تعتبر السلطات المصرية أن قضية ما تؤثر بأي طريقة على الأمن القومي، فإن لديها مئات الطرق القانونية للتحايل على الضمانات بمحاكمة عادلة والحق في مستشار قانوني وواجب تقصي ادعاءات التعذيب وسوء المعاملات الأخرى ومنع استخدام الأدلة المنتزعة بالتعذيب في المحكمة. يتم التعامل مع قضايا الأمن القومي بما يسميه مناصلو حقوق الإنسان بـ «نظام قانوني موازٍ» كلي فعال، يحرم المتهم من حق المساواة أمام القانون من الادعاء إلى المحاكمة. فالقضايا المعتبرة ذات علاقة بالأمن يتم التحقيق فيها من قبل فرع خاص من النيابة العامة – نيابة أمن الدولة العليا – أو تُرد إلى النيابة العسكرية العليا بواسطة الرئيس. ثم يُحاكم المتهمون، ليس أمام المحاكم العادية بل محاكم الطوارئ أو العسكرية، الملتزمة بضمانات غير مريحة قليلة (بما في ذلك حق الاستئناف أمام محكمة أعلى). من حيث المبدأ، تُجري النيابة قضية جنائية عبر التحقيق في الجرائم إما عبر ضباط فرض القانون أو عبر تفويض المهمة إلى قاضي تحقيق، لكن ذلك تحت تصرف النائب العام كلياً. ففي القضايا الأمنية، يمكن للنواب العامين أن يقرروا ببساطة إجراء التحقيق بأنفسهم، مستخدمين محكمة أمن الدولة العليا المتخصصة في مثل هذه الجرائم ويشرف عليها مباشرة النائب العام. منذ عام بعد انقلاب ١٩٥٢ م، عندما تأسست محكمة أمن الدولة

العليا، توسعت سلطاتها بمراسيم أخرى. ويمكن لأعضائها الآن تحري الجرائم الأمنية في أي مكان من مصر، بالإضافة لأي جريمة يرى الرئيس بملائمة ردها إليها. وهي بالطبع كثيرة.

قانون ١٩٥٢ للطوارئ يعطي أيضاً النائب العام سلطات قاضي التحقيق ومحكمة استئناف المحاكمات في جلسات مغلقة. وتعطي صلاحيات واسعة للنائب العام لحبس أناس مشتبهين بالجرائم الأمنية. كل هذا مجتمعاً يعني أنه يستطيع أولاً الأمر بحبس لمدة خمسة عشر يوماً على ذمة المحكمة بصفته نائبًا عامًا؛ ثم يستطيع تمديد التوقيف حتى خمسة وأربعين يوماً مؤدياً دور قاضي التحقيق؛ وبرشاقة ينتقل إلى دائرة استئناف الاتهام، إنه من ثم يستطيع مواصلة تجديد التوقيف إلى مدد من خمسة عشر يوماً. بكلمات أخرى، للنائب العام سلطة اعتقال الناس لما يصل خمسة أشهر بدون إشراف قضائي مستقل. خلال الخمسة عشر يوماً الأولى، يمكن حرمان أي شخص من حق المثول فوراً أمام قاضٍ أو مسؤول قضائي آخر ويُحرم من حق الاعتراض على اعتقاله، مهما قد يكون من نجاح مستبعد عندما تحين أخيراً له الفرصة. وتقريباً غني عن الإضافة أن مسؤولية تقصي ادعاءات التعذيب خلال التوقيف من ثم تقع... على المدعي العام.

تتخذ شبكة أمريكا للتسليم الاستثنائي ميزة من الثقب الأسود الذي يخلقه النظام المصري باختيار ضحايا معظمهم رعايا مصريين ومصريين مزدوجي الجنسية، الذين لذلك يمكن القول بشكل مقنع أنهم يقعون تحت سيادة سلطة بلدهم الأصلية القضائية ويشكلون خطراً على أمنها (إنْ شكلوا خطراً على أحد). إن رحلات طيران التسليم التي تجريها CIA عبر المطارات الأوروبية والباكستانية مثبتة في السجلات. ولا أحد يعرف كم عدد الناس «سُلِّموا» هكذا كدهن الذبيحة المسلوخ، لكن معظم أولئك الذين كانوا قادرين لاحقاًعلى الحديث عن تجاربهم رُبطت أيديهم وعُصبت عيونهم لدى وصولهم القاهرة ومن ثم نقلوا كالبرق إلى منشأة اعتقال سرية فيما يبدو تديرها المخابرات العامة.

كان محمد حبيب واحداً منهم، مصري بجواز سفر أسترالي. حصلت قضيته على اهتمام واسع من وسائل الإعلام، وكثير من الحقائق ثابتة بشكل جيد. ففي ٥ من أكتوبر ٢٠٠١م، اعتُقل في باكستان، حيث يدعي بأنه ضُرب وهُدد لمدة شهر تقريباً كي يوقع

على اعتراف. وعندما ثبت عقم ذلك، سُلم إلى ما قال نحو خمسة عشر مسؤولاً أمريكيًا، جُرد من ملابسه وصُور وخُدر ونُقل بالطائرة إلى مصر. خلال الطيران، قال بأن ضباط أمن مصريين حرموه من النوم. وعند الوصول إلى مطار القاهرة، يقول بأن يداه قيدتا وعُصبت عيناه وأُخذ إلى مبنى محاط بجدران عالية. ويتذكر بأن السيارة سارت لنحو عشر إلى خمسة عشر دقيقة قبل أن تنزل إلى ما بدى أنه مكان تحت الأرض في المبنى. تم تجريده من الملابس، صُور، ووضع في غرفة حيث فحص قلبه طبيب. ثم زاره ضابطًا أمن مصريان وطلبوا إليه التعاون والاعتراف بأنه كان يخطط لاختطاف طائرة لارتكاب أعمال إرهابية. عندما رفض، يقول بأنه خُدر ووضع في زنزانة صغيرة بضوء عنبر خافت وثقب في سقفها. وقال بأنه عُلق أثناء التحقيق في خطاطيف هابطة من السقف وضُرب وصُعق كهربياً وهُدد بالاغتصاب والموت وموت أقاربه. ويدعي بأنه اقتيد أيضاً إلى غرف التعذيب، واحدة منها كانت مليئة بماء مرتفع، أجبره للوقوف على أطراف أصابعه لساعات كي لا يغرق. وكان لغرفة أخرى سقف منخفض جداً وفيها ماء بارتفاع قدمين، مجبرة له البقاء منحنياً بشكل مؤلم. وأيضاً غرفة أخرى فيها ماء بارتفاع بوصات قليلة ومولد كهربائي أُخبر بأنه سيكهربه. تحت مثل هذه الادعاءات، اعترف بالمساعدة في تدريب مختطفي ١١ سبتمبر على فنون قتالية. لكنه فيما بعد سحب اعترافه. لقد أخبر حبيب أي شخص رغب في الاستماع لقصته بأن الاستخدام المنهجي للمخدرات والصعقات الكهربائية شلت مؤقتاً جانب جسمه الأيسر. وقد كانت عيناه وأذناه تدميان وكثيراً ما تبول دماً. وعندما ساءت صحته، أُخذ إلى غرفة في طابق أعلى حيث زاره طبيب بانتظام، يبدو لمعالجته قبل إطلاق سراحه. ثم أُخبر من قبل ضباط الأمن بأنه لم تعد هناك حاجة له في مصر. وذات صباح مبكر، يقول بأن عينيه عصبتا وغُلت يداه وأُغلق فمه وعيناه بشريط لاصق ووضع في عربة أخذته إلى المطار. في عربة ثانية في المطار، صور ضابط شرطة حبيب وهو عارٍ – مرة أخرى رجع صدى لأبي غريب – وأُزيل الشريطَ عن وجهه وفمه وصُور قبل أن تُعصب عيناه ويكمم أيضاً مرة أخرى ووضع على الطائرة إلى أفغانستان. وأُخذ من هناك إلى خليج جوانتانامو – المنشأة المقامة على أرض ليست ملك أحد البعيدة عن القانون، ولو حتى مصرياً، لكن التي يزعجها اهتمام وسائل الإعلام من حين إلى آخر، حيث سجن هناك لمدة ثلاث سنوات أخرى تقريباً. أخيراً، أُطلق سراحه بدون تهمة.

ربما ضحية التسليم الاستثنائي الأكثر شهرة المصري المعروف بأبي عمر، الإسلامي المتطرف الذي خُطف في فبراير ٢٠٠٣ م من قبل عملاء الـ CIA في عملية تشبه أفلام التجسس تتضمن العربة البيضاء التي لا مندوحة عنها وموضع قريب بقدر الإمكان للوصول إلى قلب الحضارة الغربية: ميلانو. يُقال بأنه نُقل جواً إلى مصر على طائرة استأجرتها CIA وسُلم إلى الأجهزة الأمنية التي سجنته بمعزل عن العالم لمدة أربعة عشر شهراً قبل أن تُطلق سراحه على وعد أنه لن يخبر أحد بما قد لا قاه. بعد ذلك بثلاثة وعشرين يوماً يدعي بأنه قد أعتُقل مرة أخرى لأنه كان قد أخبر أقرباءه عن محنته عبر التليفون. وعند الوصول إلى القاهرة، يقول بأنه قد عانى كل قاموس الإهانات المجنون – التجريد من الملابس والتصوير وتغطية الرأس – قبل أن يؤخذ إلى المقر الرئيسي للمخابرات العامة، حيث احتجز لمدة سبعة أشهر، يبدو لأنه رفض العمل كمخبر في إيطاليا. ثم نُقل إلى مكاتب SSI لسبعة أشهر أضافية، حيث يقول بأنه عُذب أيضاً. ففي رسالة هربها من المعتقل فيما بعد قال، «لقد تعرضت لكل أنواع الصلب. لقد صلبوني على باب معدني وعلى جهاز خشبي يدعونه العروسة، يداي مرفوعتان عالياً، خلف ظهري، على الجانبين وكذلك أيضاً القدمان مشدودتان سوية ومتباعدتان وعذبوني أثناء الصلب بواسطة صعقات كهربائية والركل والضرب بأسلاك كهربائية وخراطيم مياه والجلد.» وقال بأن الأسلوب الابتكاري الثاني إخضاعه لما يُسمى «الفرشة.» فقد كتب، «إنها فرشة موضوعة على أرضية بلاط غرفة التعذيب ومبللة بالماء ومشبوكة بالكهرباء. يداي مقيدتان خلف ظهري وكذلك كانت قدماي؛ وجلس أحدهم على كرسي خشبي بين صفحتي كتفيّ.وجلس آخر على كرسي خشبي بين ساقيّ، وشُغلت الكهرباء؛ وأجد نفسي ارتفعت من قوة الكهرباء التي تلمس الماء، لكن الكراسي الخشبية تمنعني من الارتفاع إلى أعلى، ثم تُطفأ الكهرباء والمحقق يُعذبني بصعقات كهربائية على أعضائي التناسلية بينما يشتمني ويصرخ، 'خلِّ إيطاليا تنفعك.'» بافتراض توجيه السخرية نحو أي اعتقاد قد يكون لدى أبي عمر بحماية القانون الإيطالي له.

تعرف مصر، مثل كل الأنظمة القمعية في العالم العربي، أن المساهمة في «الحرب على الإرهاب» الأمريكية سيحد من انتقاد واشنطن لها بشأن انتهاكاتها الخاصة لحقوق

الإنسان بينما تبرر الإجراءات القمعية ضد جماهيرها في الوطن. وبالتالي لم يكن مثيراً للدهشة كثيراً عندما، في ديسمبر ٢٠٠٧ م، اتهمت مجموعة حقوق إنسان مقرها الولايات المتحدة الحكومة المصرية باستخدام التعذيب والاعترافات الكاذبة في قضية مذهلة الإرهاب رفيعة المستوى، حيث اتُهم اثنان وعشرون عضواً مزعومون من مجموعة إسلامية غير معروفة، الطائفة المنتصرة، بالتخطيط لهجمات ضد مواقع سياحية وأنابيب غاز. لقد قالت هيومان رايتس ووتش أن بحثها يوحي بأن ألقوات الأمنية ربما فبركت اسم المجموعة وأن الادعاءات مختلقة بشكل رئيس كي تبرر تجديد قوانين الطوارئ. ورغم رفض المدعي العام للاتهامات ضد المشبوهين، يُعتقد بأن عشرة منهم لا زالوا رهن الاعتقال.

إن أحد النقاط الغريبة التي تولد من هذه الادعاءات هو الاحترام الغريب الملتوي بين القائمين بالتعذيب للعملية القانونية. فالقانون المصري إضافة إلى أنه يمكن النواب العامين بعناء للعمل بحصانة في حدوده، أيضاً يُعرِّف التعذيب بشكل ضيق جداً فقط في سياق إجبار متهم على الاعتراف؛ والنتيجة أن بعض الممارسات فقط الممنوعة دولياً محرمة في ظل القانون المصري. فالتهديد بالموت والتعذيب الجسدي مجرمة فعلياً فقط عندما تحدث بعد اعتقال غير شرعي بواسطة شخص يزعم أنه ضابط حكومي. إن القانون على أية حال لا يتعامل مع التعذيب لأسباب أخرى – لانتزاع معلومات أو ترهيب أو عقاب أو إهانة – أو عندما لا يتهم الضحية بجريمة. وحقاً يبدو أن القائمين على التعذيب، الفاهمين للقانون، نادراً ما يستخدمون التعذيب لانتزع اعترافات – فيما عدا مع المشبوهين المسلَّمين استثنائياً، إذ يعمل تشجيع الولايات المتحدة كنوع من الإجازة الإلهية – لكنهم يستخدمونه بحرية لجعل ضحاياهم يُجرمون آخرين أو يعطون معلومات، كما فعلوا على يبدو مع أخ محمد الصغير، أو بدون سبب خاص على الإطلاق.

إن ممارسات التعذيب التي يستخدمها ضباط الأمن بالطبع مبتكرة بقدر ما هي سحيقة في القدم، والاقتصاد العالمي بيئة مساعدة يمكن لهذه الممارسات أن تزدهر فيها، موفرة لها كل الأدوات التي تحتاجها وأكثر. لقد قال كاتب العمود الإسرائيلي المعارض سام فاكنين، «تُنتج أدوات التعذيب – غالباً في الغرب – وتباع علناً كثيراً لأنظمة

مقيتة في بلدان نامية وحتى عبر الإنترنت. فأدوات التكنولوجيا الراقية كثيرة: مسدسات صعقة كهربائية متطورة وقيود مؤلمة وأمصال الحقيقة وكيماويات مثل غاز الفلفل. وتصاريح التصدير في حدها الأدنى عموماً وغير متطفلة وتتجاهل تماماً المواصفات الفنية للبضاعة (مثلاً، فيما إذا كانت مميتة أو أنها تُحدث الألم فقط.)» لقد وجدت أمنستي انترناشيونال ومؤسسة أوميجا التي مقرها المملكة المتحدة أكثر من مائة وخمسين مصَنِّعاً للمسدسات الصاعقة في الولايات المتحدة. وهي تواجه منافسة قوية من ألمانيا (ثلاثين شركة) وتايوان (تسعة عشر) وفرنسا (أربعة عشر) وكوريا الجنوبية (ثلاثة عشر) والصين (اثنا عشر) وجنوب أفريقيا (تسعة) وإسرائيل (ثمانية) والمكسيك (ستة) وبولندة (أربعة) وروسيا (أربعة) البرازيل (ثلاثة) وجمهورية التشيك (اثنان). لقد أضحت دروع الصعقة الكهربائية عالية الفولت في تركيا ومسدسات صاعقة في أندونيسيا وعصا ودروع صعقات كهربائية وبنادق تاسر لإطلاق النبال في المملكة العربية السعودية. وشركات أمريكية هي أيضاً المصنِّع المسيطر لما يسمى الأحزمة الصاعقة. إن أمنستي انترناشيونا تقتبس دينيس كوفمان، رئيس شركة تكنولوجيا الصعق، المصنِّعة أمريكياً، قائلاً، «تتكلم الكهرباء كل لغة معروفة للإنسان. الترجمة غير ضرورية. كل شخص يخاف من الكهرباء وهو على حق في ذلك.» ويصر كوفمان أن منتجاته ليست مصممة للتعذيب لكن من أجل عجز مؤقت بدون أذىً. واعتماداً على أمنستي، فإن المفوضية الأوروبية، أثناء ذلك، أعطت في أحد المراحل جائزة الجودة لمصنِّع تايواني للعصي الكهربائية لكن، عندما اعتُرض عليها، لم تستطع تقديم دليل اختبارات أمان مستقلة بالنسبة للعصا أو فيما إذا كان قد تم حتى استشارة أعضاء دول الاتحاد الأوروبي حول الموضوع.

لكن المساهمة الأكبر في زمننا، كما بين أبو غريب بجلاء، كان التركيز على الإذلال المتعمد، وخاصة الإذلال الجنسي – بالنسبة للرجال إذ أن (النساء عوملت هكذا دائماً). لقد اقتبست أمنستي إنترناشيونال الطالب ابن الثانية والعشرين قائلاً، «كان تجريدي من ملابسي أسوأ ما حدث لي إذ يؤثر في نفسيتي.» وادعى أبو عمر: «لقد اعتدي علي جنسياً ولوطت مرتين، وكان هذا أسوأ ما قد مررت به. لأن علامات التعذيب الجسدي في النهاية لا تبقى والألم ينتهي، لكن تبقى التداعيات السيكولوجية والمرارة وفضيحة الانتهاك الجنسي. لقد حدث هذا الانتهاك الجنسي مرتين، حيث قُيدت

يدايّ خلف ظهري وكذلك قدماي، ومددوني على بطني عارياً وجلس شخص ما فوقي وبدأ يحاول اغتصابي، وصرخت بقسوة وعالياً لدرجة الإغماء، ولا أعرف إذا ما كان قد اغتصبني أو كان فقط يخوّفني ويهددني.» إذا كانت الجملة الأخيرة تبدو استدراكية – لاحظ أنه ينتقل من «هذا الانتهاك الجنسي حدث» إلى «لا اعرف فيما أذا كان قد اغتصبني» – إنها تؤكد فقط النقطة بأن الإذلال الجنسي هو الوسيلة الأقوى لتحطيم الضحايا عبر خزيهم، سواء كانوا ضحايا عرباً أم غيرهم. إن الاحتجاج في الوطن العربي بشأن صور التعذيب من أبو غريب ركز أيضاً بهوس على الانتهاكات الجنسية أو، بأكثر دقة، على محاكيات نفس الجنس التي أُجبر المعتقلون عليها. وذلك مؤلم بشكل خاص ومؤثر جداً بصفة خاصة كأداة تعذيب، لأن المثلية الجنسية محرمة في العالم العربي والإسلامي الأوسع. ومع ذلك، ليس هو منفذ طبيعي فقط في الثقافات التي تفرض درجات مختلفة من الفصل بين الجنسين، بل أيضاً تقليد غني في الشرق الأوسط، وأيضاً بسبب هاجس مساوٍ ومعاكس مع الذكورة وشرف الرجولة لا يمكن عادة الإقرار به علانية.

سألت نفسي سؤالاً بينما كنت واقفاً في ميدان لاظوغلي المزدحم مرورياً في جنوب القاهرة، ناظراً إلى قوس رخامي أسود يلوح كرمز أنيق جداً لسلطة دولة وحشية على مدخل مقر وزارة الداخلية، إنه ليبيانكا (مقر الـ KGB والسجن المرفق به في موسكو – المترجم) أجهزة الأمن المصرية: ما الهدف من كل هذا التعذيب؟ أقصد، ما فائدته؟ ففي النهاية، أبو عمر، مثل آخرين كثر جداً، أُطلق سراحه أخيراً بلا تهمة: إذ أُطلق سراحه ببساطة في فبراير ٢٠٠٧ م، بعد أربع سنوات تقريباً من اليوم الذي يُدعى أن عملاء CIA حملوه أولاً في عربتهم.

عند زيارتي لميدان لاظوغلي في منتصف ٢٠٠٧، كان لازال طازجاً في مخيلتي مقطع فيديو آخر عُرض على اليوتيوب، ذا رؤية ملطخة مغبشة يوحي بتصويره بكاميرا تليفون محمول، يُظهر رجل شرطة طويل ضخم في بزته البيضاء كاملاً مثل مضيف طيران، يضرب مجموعة ممن يبدون مدنين معتقلين للتو في نقطة بوليس. وقف الضحيتان الأولان، وكلاهما على الأقل يصل إلى كتف الشرطي ملفوفان بوشاح الفلاحين، يواجهان الجدار ويرتعدان ويحاولان حماية رأسيهما بأيديهما ويتضرعان من أجل الرحمة. ويواصل الضابط أمرهما بمواجهة الجدار ويُعدل وقفتهما بشكل متكرر، وجاذباً لهما من قفا رقبتيهما وقارعاً

جبهتيهما بالجدار وراجاً لهما في وضع معين بينما يصرخ عليهما. إنه خفيف على قدميه لكنه متشنج بشكل غريب في حركته، مثل طائر غابات غريب في رقصته للتزاوج. وأثناء تنقله بين الضحايا، يحافظ على يده اليمنى مرفوعة في زاوية قائمة يابسة ومرة بعد أخرى يجعل جانب راحة يده المتوترة تتقافز على رقابهم من الخلف في نوع من ضربات الكراتيه الغشيمة. هناك شيء فاتر حول الأداء، شيء ممل ومتشنج كذلك أيضاً، كما لو أنه محتار بشأن ما سيعمله بكل هذه السلطة التي عليه ممارستها. وعند لحظة تعود الكاميرا إلى الخلف لتكشف سجناء أكثر ينتظرون في صف، يُدفعون إلى الأمام بواسطة شخص خارج إطار الصورة ليتلقوا نفس المعاملة. إن الضابط يقرعهم كما ينبغي بالجدار ويصفعهم على رقابهم مرات قليلة، لكن انتباهه آنئذ متحير. الآن يحصل، من مكان ما، على عصا مطاطية، تتبع ضرباتها القاسية قبالة الكاميرا تأوهات ضحايا آخرين، وندرك أننا كنا نسمع ذلك طوال الوقت. إن هذا باختصار يجدد اهتمامه بينما ينزلها بقسوة على أليتي السجينين الأولين؛ لكنه بالأساس ضجر، فليس هناك أي شيء آخر يمكنه التفكير فيه ليعمله، وهكذا يلتفت إلى الكاميرا بابتسامة عريضة على وجهه الوسيم ويمد يديه كما لو أنه يقول، «وهذه هي كيفية تعاملنا مع أعداء الدولة،» وينتهي الكليب.

المقطع ذو الدقيقتين والثلاث والثلاثين ثانية فقط ممل للعرض. لقد راودتني فكرة إغلاقه، ليس بسبب أنني لم أعد أتحمل رؤية المزيد من العنف لكن، ويخجل، بسبب توقعي شيئاً أكثر كشفاً من هذا الحمق المتكرر. الآن أدركت أن مشاعري ربما قدمت مفتاحاً لحل مشكلة التعذيب في مصر، كما أظهرت نفسها، مثلاً، في حالة محمد الصغير، الذي كان فيلمه قد سبب لي كوابيس بعد قراءتي بأنه مات. لقد واصلت أُسائل نفسي لماذا لم يأخذه الإخوان فعلاً إلى أفضل مستشفياتهم، إذ كان له على الأقل فرصة للحياة؟ فبالنسبة للشرطة، مهما كانوا متوحشين، أن يكهربوا ويحرقوا ويغتصبوا ولداً في الثالثة عشرة حتى الموت من أجل ادعاء بسرقة علبة شاي، لابد أنهم ضجروا من عقولهم من الاعتداء والعنف الروتيني الذي يلحقوه بالضحايا البالغين بسبب مخالفات أكثر خطورة. وهذا يوحي أن التعذيب لابد وأنه كان وباء من زمن بعيد جداً، محاط بثقافة من الحصانة مسنودة بعناية بقانون الطوارئ، وبهذا تجذر لدرجة أنه الآن مفصول كلياً عن أي تطبيق لقانون قد وُضع له ذات مرة، ليصبح غاية في ذاته. في مناخنا القائم على المشاريع، من غير المألوف لوم النظام؛ وبالطبع السبب

الرئيسي للتعذيب في مصر لزيادة إرهاب الجماهير المضطهدة. لكن دراسات الإبادة الجماعية، مثلاً، تبين مرة بعد أخرى أن الناس اللطفاء تماماً بمستطاعهم أن يصبحوا قتلة إذا وفر النظام لهم بيئة من الحصانة، ويصبحون أجرأ وأكثر مغامرة في القتل بقدر ما تُعزز سلطتهم أكثر. وهذا بالضبط ما فعلته الدولة المصرية بالنسبة للتعذيب.

كانت الميزانية السنوية المصرية للأمن الداخلي في ٢٠٠٦ بليون ونصف دولار، أكثر من كل الميزانية الوطنية للرعاية الصحية، وهناك تقديرات بوجود ١.٤ مليون ضابط أمن، ضعف حجم الجيش بأربع مرات تقريباً. لقد وجدت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان أنه بينما تضاعف تقريباً عدد سكان البلاد خلال السنوات الخمس والعشرين من نظام مبارك، تضاعف عدد السجون بأكثر من أربع مرات، وعدد الموقوفين لما يزيد عن سنة دون تهمة أو إدانة وصل إلى أكثر من عشرين ألف. إن مصر بكلمات إبراهيم عيسى، المحرر الناري لجريدة الدستور المعارضة، «قد أصبحت دولة بوليسية بامتياز.» وفي سياق البحث عن الروح في الصحافة المصرية الذي تلى موت محمد الصغير، أشار آخرون إلى مرض في قلب النظام. فأحمد حجازي، من المنظمة العربية لحقوق الإنسان في القاهرة، أبلغ الإهرام الأسبوعي بأن المشكلة بدأت مع تدريب طلاب الشرطة الشباب. فقد قال، «كثير من التدريب هو من النمط العسكري ويركز على بناء القوة الجسدية.» وأضاف أن عمل البوليس الفعلي نادراً ما يتم تعليمه والأساليب عادة قديمة، لذا سريعاً يتعلم ضباط البوليس أنه يمكن بممارسة ضغط جسدي قليل على السجين أن تولد نتائج أسرع من التحقيق السليم. وهم، من حالات قليلة ذاعت جداً، يتعلمون أنه حتى موت ما في الحجز من المرجح ألا يؤدي لأية تداعيات. وأثناء ذلك، تتراخى قبضة مبارك على السلطة، وذلك ربما يضيف أي قوة دافعة ربما لا زالت تفتقر لممارسة إجراءات أكثر صرامة ضد التهديدات للنظام أو، من المرجح، محاولة تخنيع السكان بعرض أمثلة أكثر وحشية على الإطلاق. ومرة أخرى، كما هو الأمر مع التقارير الصحفية القائلة بأن الموت من التدخين «آخذ في الازدياد،» من الصعب القول فيما إذا كانت الزيادة المدركة في وحشية لبوليس عائدة ببساطة إلى زيادة في الوعي أو التغطية الصحفية. وكما في أشياء أخرى كثيرة خاطئة في مصر، ناصر بالمطلق من يجب لومه، كونه أنشأ مراكز التعذيب المعروفة رسمياً بالسجون الوحشية لدرجة أن

عشرات ألوف السجناء يشيرون إليها بـ«معسكرات الاعتقال.»

لقد خرج العمل البوليسي السليم من النافذة كلياً من زمن بعيد إنْ تم المزور عن التحقيق في قتل ديسمبر ٢٠٠٥ سيئ السمعة المعروف بمذبحة بني مزار ولم يؤبه له. فالمهزلة المبتذلة من اعتقال المشتبهين العاديين والتعامل بقسوة معهم تظل بالتالي بديلاً متاحاً بسهولة. ففي حالة بني مزار، التي شغلت الصفحات الأولى من الصحافة لأشهر، ذُبح بشكل طقوسي أربعة رجال وامرأتان وأربعة أطفال – أكبرهم أحد عشر عاماً فقط – في ٢٩ من ديسمبر ٢٠٠٥م، في بني مزار، ٢٢٥ كيلومتراً جنوب القاهرة. وعندما اكتشفوا، كانت أعضاء الضحايا في مرحلة تيبس حديث، وتبين أنماط بقع الدم الباهتة أنهم نزفوا حتى الموت. كانت الأجساد فيها شروخات في رؤوسهم وحلوقهم وشقت بطونهم. وفي حالة الذكور، قُطعت الأعضاء التناسلية للبالغين والأطفال. والنساء شُقت بطونهن نزولاً حتى أعلى الشرج. وعلى بعض أيادي الضحايا جروح دفاعية، لكن الشرطة قررت أن العملاق المختل الوحيد الذي سيطر على الأحد عشر كلهم كان ذا ذكاء دون المتوسط يسمى محمد علي كان على ما يبدو قد جعل من نفسه ذات مرة مصدر إزعاج على سطح العائلة، لكنه غير ذلك لم يظهر أي علامات شخصية ذهانية. وكانت المرة الوحيدة التي أصبح فيها هائجاً لاحقاً أثناء الملاحظة النفسية المستقلة عندما أُبلغ أن الشرطة تريد أن توجه له مزيد من الأسئلة. وللمرة الأولى، مع ذلك، لم تمضِ الأمور بطريقة المدعي العام. فمحاكمة علي في يوليو ٢٠٠٦ بدلاً من ذلك القت الضوء على العجز المحض لتلفيق البوليس، الذي كان أكثر شبهاً برواية مبتذلة الصنف لشرطة غير كفؤة منه لمؤامرة تستحق هذا الاسم.

رغم حجم القضية، مثلاً، لم يُحضر البوليس خبير بصمات إلى مسرح الجريمة، مجادلاً في المحكمة أن حجارة المبنى الطينية حيث قُتل الضحايا لم تكن لتظهر أية بصمات بأي طريقة. ثم يُدَّعى بأن علي قاد البوليس إلى مكان إخفاء أجزاء أجساد ضحاياه قبل ذهابه إلى البيت – ناسياً، صدفة، غسل الجلبية التي يُدعى بأنه كان يلبسها للعمل والتي بينت، كما قال خبراء حشدهم الدفاع، أدنى قدر من رشاش دم لا يتناسب مع مجزرة ما يقارب عشرة أشخاص. وكانت أعضاء الضحايا التناسلية حيثما قال أنها موجودة، مما يوحي أنها ببساطة دفنت هناك بواسطة علي حسب تعليمات من قبل البوليس. وأضاف محامو الدفاع أنه بناءً

على تقرير المدعي العام لم تمثل الجريمة مرة أخرى من قبل المتهم، كالعادة، بل بواسطة شخص آخر لأن علي كان «متعباً.» في المحكمة، طُلب إلى علي لبس حذاء أُخذ كدليل، مدعين أنه وجد في بيته وبطريقة ما رُبط لاحقاً بالجريمة. وعندما لبسه، لم يناسبه. وبعد ثلاث محاولات، تم اختبار الحذاء الذي كان يلبسه في المحكمة. لقد كان مقاس ٤٥، بينما كان مقاس الحذاء المقدم كدليل ٤٢. في اليوم التالي، مع ذلك، استدعي أحد الخبراء، وبقدرة قادر ناسب الحذاء المتهم. لقد كانت هناك ثقوب أخرى في القضية، تتضمن تقارير الطب الشرعي وشهادة شهود متناقضة، أبرزها فريق الدفاع عن علي، والتي قادها عضو البرلمان عن المنوفية طلعت السادات، الذي كان فعالاً في إعادة دراسة القضية بواسطة أكاديميين مستقلين. لقد قال السادات أن البوليس كان «فقط مهتماً بتعبئة الفراغات، بدلاً من أداء عمل تحقيقي حقيقي.» كل هذا ثبت أنه كثير جداً حتى لنظام العدالة المصرية، وبرأت المحكمة علي من كل التهم.

بالطبع، (زُعم) أن علي كان قد عُذب من أجل اعتراف مبكر، وكذلك عائلته. لقد قال والده بأنه استطاع سماع ابنه يصرخ من الألم من الصدمات الكهربائية التي خضع لها مدة التحقيق معه. وفيما يبدو بسببَ غل ضيق الأفق، قام البوليس بعد القرار بجمع نحو ثلاثين فرداً من عائلة علي وجعلهم يجلسون على الأرضية لساعات في نقطة بوليس، ظاهرياً لوقايتهم من هجوم الغوغاء بعدما حرضت وزارة الداخلية عائلات الضحايا ضد علي. لقد قالت سوزان فياض، عالمة النفس من مركز ناديم، الذي كان مصيرياً في تقويض الأدلة في قضية علي، «كانت حماية ضئيلة مخلوطة بعقاب ضئيل.» لاحقاً وُضعوا تحت الإقامة الجبرية من أجل «حمايتهم» وصُدرت تليفوناتهم المحمولة. وقالت فياض، التي كانت قد عملت مع العديد من ضحايا العنف بأن القضية أبرزت كم التعذيب روتين.

إنه لمغرٍ الاستنتاج بأن تبرئة علي تبين أن النظام لم يكن فاشلاً كلياً. لكن ليس كثيراً جداً، فكما حدث، إذ محاميه، السادات، كان هو نفسه قد حُكم عليه سنة سجن بقضية مختلفة، في نوفمبر ٢٠٠٦، بسبب أسوأ الجرائم: «إهانة الجيش.» إنه ليس صعباً الاعتقاد أن هذا كان المقابل لفضحه إجراميتهم ووحشيتهم، دع عنك ذكر الفشل الكلي حتى لأي مصداقية ظاهرية، في مساعدة علي للحصول على حكم البراءة.

لقد جاء شرح أعمق وأكثر إقلاقاً لقبول التعذيب من الكويت البعيدة، أثارته أخبار

أغسطس ٢٠٠٧ لما يُدعى بتعذيب مصريين على يد بوليس الهجرة الكويتي ليس بوقت بعيد من موت محمد الصغير. فقد كتبت رانيا الجمال عضو طاقم الكويت تايمز، وهي نفسها مصرية، في رد قوي على المزاعم، «في الشرق الأوسط اليوم، التعذيب طريقة للحياة. إنه في كل مكان، داخل بيوتنا؛ فالآباء يضربون وأحياناً يقتلون أطفالهم إذا أساءوا التصرف أو 'لطخوا شرف' العائلة. في مكان العمل، القصص كثيرة لأصحاب عمل يسيئون لخادماتهم وسائقيهم ويعذبونهم. في بعض المدارس في الوطن العربي، ضرب الطفل واجب للمعلم وبمباركة أولياء الأمور. ولا تنسَ نقاط البوليس والسجون، حيث كرامة الإنسان منسية من زمن بعيد وحقوق الإنسان نكتة.» إن رد معظم العرب على مثل هذه الأخبار، تقول، على أفضل الأحوال هزة كتف أو «مرحباً في الشرق الأوسط» هازئة. وتواصل، من الميلاد «يجري تعليمنا أن علينا دائماً الموافقة والتبعية، لا نجادل ولا نخالف أبداً. نوافق مع والدينا والأكبر سناً منا ومعلمينا وحكومتنا وأرباب عملنا؛ فقط قل نعم كي تكون قادراً على العيش براحة. اتَّبع مثال الآخرين الصالح واتَّبع ما يقوله أو يفعله الآخرون؛ فقط اتَّبع الآخرين – طالما ستبعدك عن المتاعب. يجري تعليمنا أن العصيان له نتائج ندمية وأحياناً كارثية. لم يجرِ تعليمنا أبداً أن نكون أبطالاً. نحن نُعلم فقط أن نكون خرافاً تتبع الراعي وكلابه.» ليس لدى الجمال وقت للناس الذين يقولون إن حقيقة فضح مثل هذا التعذيب وتحريه في الكويت يعني أن ديمقراطيتها تعمل بأفضل من ديمقراطية مصر. إنها تتساءل، «هل هذا أفضل رد فعل لنا. لا يهم أكانت هناك ديمقراطية حقيقية أم لا: علينا إدانة الجريمة وليس إيجاد مبرر لها. يجب أن نكون شجعاناً كفاية لنقف ضد ما هو خطأ، ولا ننجر مع الآخرين طالما لا ينظر أحد وكل فرد آخر يعمل نفس الشيء. يجب التوقف عن أن نكون خرافاً، لأننا يوماً ما أو آخر، سنذبح.»

تصوغ الجمال، في هذا التقييم القاسي، نقطتين ذات علاقة وصادقتين: الإساءة أصبحت جزء أساسي من نسيج ثقافة الشرق الأوسط ولم تعد مقصورة على عرض استثنائي لأنظمته الشائخة؛ وهذا جعل الأفراد داخله متآمرين في الإساءة التي تفرضها أنظمتهم – جعل كل واحد منهم، في الحقيقة، السبب في مواصلة الأنظمة في فعل ذلك بحصانة. قارن تدفق التعاطف الاستثنائي يوم إعدام أسوأ جزار في العالم العربي على

الإطلاق، صدام حسين، عبر مصر كلها والشرق الأوسط الأكبر، مع عدم ذرف دمعة واحدة على مئات الآلاف من ضحاياه. فالمرض، بكلمات أخرى، لا يجري فقط في النظام بل في المجتمع كله، إلى درجة أنه ربما لم يعد يهم من أفسد من. إنه موضوع يُغلف غالباً في النقاشات المؤدبة عن الأنظمة القمعية في العالم النامي بأن الجناة هم أيضاً «زوج لامرأة ما، ابن لشخص ما» حسب جملة جوردون بيرن الخالدة حول سفاح يوركشاير، القاتل البريطاني المتسلسل سيئ الصيت. ففي حالة جيش مصر العرمرم ذي المليون وأربعمائة ألف شرطي، بالكاد أن تكون هذه أقلية تافهة من الرجال ذوي الرواتب المنخفضة الذين، مع سبل أخرى قليلة متاحة لهم لكسب العيش، يتاصلون وسط بطالة وفقر جماعيين لتغطية نفقاتهم ودعم أسرة من أزواج وآباء وأبناء بلا شك يشعرون بالواجب نحوهم. باختصار، إنهم مصريون يعذبون مصريين وعرب يعذبون عربًا.

لسوء الحظ، ضاعت التأملات من هذا النوع كلياً في مباراة الشتم الهزلية التي ثارت بين مصر والكويت حول تعذيب مصريَّيْن. فقد كتب الصحفي الكويتي فؤاد الهاشم في الوطن مشيراً إلى سجل مصر التعذيبي الكئيب، «لقد هاجم مصريون الكويت بوحشية كما لو أنهم اكتشفوا فجأة أن 'المواطن المصري له كرامة.'» فرد قاصفاً فوراً الكاتب المصري نصرت صادق في المصري اليوم المستقلة معوناً مقالته: «علموهم المصريون فكافؤهم بالتعذيب.» وفي الواقع، فهو لم يقصد «علموهم التعذيب» – بل عنى فقط القول بأن الأربعمائة ألف عامل مهاجر مصري أو نحو ذلك، الذين يعيشون في الكويت الصغيرة «شاركوا في تطورها». وقد قدم رئيس تحرير الأسبوع وعضو البرلمان المصري، مصطفى بكري، فعلاً استجواباً لوزير الخارجية أحمد أبو الغيط حول مقالة الهاشم، قائلاً أن الكاتب الكويتي «أهان الصحافة المصرية» بواسطة «تحقير مصر ومواطنيها». لكن في نفس ذاك الشهر، أغلق محافظ القاهرة جمعية المساعدة القانونية لحقوق الإنسان، وهي مجموعة اعتنت بضحايا التعذيب، بعد مزاعم كاذبة بمخالفات مالية. الأمر باختصار: يُقتل المنذرون يساراً ويميناً ووسطاً، بينما يضاعف النظام انتهاكاته بقوة مجنونة.